الخاتمة

دور اللاتينيون وأثرهم في الاقتصاد العثماني في العهود الأولى

لعبت البلدان التي افتتحها العثمانيون دوراً هاماً في اقتصاديات منطقة شرقي البحر المتوسط. كما أن دولة جنوى استفادت فائدة جمة من التجارة مع الأتراك. ولا ننسى أن التجار الجنويين قد أسهموا في تنمية التجارة والاقتصاد التركيين في البداية سواءً عن طريق استثمار رؤوس المال أو عن طريق التقنيات التي استخدموها. والواقع أن السلاطين العثمانيين كانوا تواقين دوماً إلى إقامة علاقات تجارية مع الجنويين والقوى اللاتينية الأخرى. وقد بقيت هذه الرغبة واضحة للعيان حتى بعد سنة 1453.

obeikandl.com

كان التاجر الجنوي جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العثماني في بداية الأمر، إذ كان أحياناً يعمل كمتعهد لحسابه ولحساب الدولة أيضاً. ذلك أن الجنويون واللاتينيون عموماً كانوا أحياناً يشترون حقوق استثمار هذا المُنتج أو ذاك، ويطمحون إلى تقوية علاقاتهم التجارية مع السلطنة العثمانية بدليل أنهم أوفدوا رسولاً خاصاً إلى بايزيد الأول في مارس/ آذار سنة 1390 لتهنئة بايزيد بمناسبة اعتلائه سدة السلطنة وللتعبير عن رغبتهم في المحافظة على علاقات حسنة مع السلطان الجديد.

ولا غرو فقد كان المجلس الحاكم في جنوى يعول كثيراً على إبقاء العلاقات التجارية مزدهرة بين جنوى والدولة العثمانية. كان الجنويون يرغبون في ممارسة تجارتهم بحرية عبر الموانئ العثمانية، وقد أوعزوا إلي سفيرهم فرنشيسكو كويزينو بالطلب من السلطان العثماني إعفاء التجار الجنويين من بعض الرسوم ومنها الرسوم على الصفقات التجارية المبرمة ضمن الأراضي التركية، ومنها الضرائب المفروضة على الحبوب التي كان التجار الجنويون يصدرونها انطلاقاً من الأراضي العثمانية. كانت مهمة كويرينو تكمن في الحصول على ضمانات من السلطان العثماني تسمح للتجار الجنويين بممارسة تجارتهم بحرية وأمان كما كانت الحال في عهد مراد الأول، وأن لا يضطر التجار الجنويون للتعامل مع الفرنجة (franks) العاملين في خدمة الدولة العثمانية. ويبدو أن الجنويين كانوا يميلون إلى

التعامل مع الأتراك مباشرة بدل التعامل مع وكلائهم من الفرنجة. ويبدو أن الجنويين كانوا لا يرتاحون للتعامل مع الفرنجة الذين كانوا يعملون لصالح الأتراك. وتوحي التعليمات التي زُوِّد بها كويرينو بأن الجنويين كانوا يفضلون التعامل مع وسطاء أو وكلاء جنويين في الموانئ العثمانية.

وعلى الرغم من أن الوثيقة التي نستند إليها لا توضح تماماً الصفة الوظيفية لهؤلاء الفرنجة، تشير الدلائل إلى أنهم كانوا يتعهدون عائدات الدولة من الضرائب والرسوم لقاء أجر معلوم أو نسبة معينة من الأموال أو البضاعة بما في ذلك الغلال الزراعية. والمتعهد الذي كان يقوم بهذه المهمة كان يُعرف بـ «عملدار» وهي التسمية التي استخدمها المؤرخ الشعبي عاشقباشازاده الذي عاصر السلطان مراد الثاني ويخبرنا هذا المؤرخ أن الضريبة على الأسرى المملوكين (بنشك) كانت أن «يدفع» المالك إلى الدولة أسيراً من كل خمسة أسرى، ويبدو أن الضريبة في عهد مراد الأول كانت 25 أقجة عن كل رقبة. وحسب رواية عاشقباشازاده، أقدم مراد الأول على فرض ضريبة الـ «بنشك» بناء على نصيحة قرة رستم (؟). خلاصة القول أن مراد فرض ضريبتين على تجار ومالكي الرقيق: الـ«بنشك» والـ «25 أقجة». ويُستشف من هذه الرواية أن قرة رستم هذا، كان يتولى جباية الضرائب على الرقيق بموجب رخصة من السلطان العثماني. في الوقت نفسه يشكك كولِن إمبر بدقة

معلومات عاشقباشازاده الذي لم يكن معاصراً لبعض الأحداث التي يرويها. ومهما يكن من أمر، لدينا دلالة على أن جباية الضرائب في أواخر القرن الرابع عشر كانت تتم أحياناً عن طريق متعهدين.

ذكرنا في فصل سابق أن التجار الغربيين عملوا في أواخر القرن الخامس عشر كمتعهدين في مجال استثمار موارد الدولة العثمانية بمعنى أنهم كانوا يشترون من السلطان حق استثمار بعض المنشآت. وقد أوردنا في فصل سابق بعض الأمثلة عن تجار جنويين تولوا استثمار مناجم الشبّ في الأناضول وبعض المناطق اليونانية في عهد مراد الثاني. وتبين الوثائق أنه في مطلع سنة 1476 تولى ثلاثة أفراد تحصيل الضرائب الجمركية في استنبول مقابل مليون أقجة سددوها للدولة مقابل تنازلها لهم عن حق جباية الرسوم الجمرية لمدة ثلاث سنوات على القمح والشعير والجاورس والشوفان والطحين. ويبدو من أسماء هؤلاء الأفراد أنهم كانوا من غير الأتراك.

وهناك أدلة ثابتة على أن بعض اليونانين اشتروا من السلاطين العثمانيين حق جباية بعض الضرائب في الحقبة التي تلت سقوط القسطنطينية. ففي سنة 1476 مثلاً، كان أصحاب امتياز جباية الرسوم الجمركية في ميناء اسطنبول وغلَطَة، وغالبولي ومودانية خمسة يونانيين. وفي سنة 1482 حصل بتروأغلو أرمين يعقوب وقسطنتين (كذا في الأصل) على التزام

جباية الرسوم الجمركية في صمسون وسينوب. وقد ورد في المصادر أن مجموعة من التجار المسلمين حصلت على امتياز جباية الضرائب الجمركية في استنبول لمدة ثلاث سنوات ودفعت للدولة مقابل هذه الرخصة 13 مليون أقجة. في حين عرضت مجموعة منافسة من التجار اليونانيين مبلغ 11 مليون أقجة. في سنة 1480 كان المدعو أنطون أوغلي سكروز (؟) يمتلك امتياز يسمح له باستثمار مصانع الصابون في أنقرة. وفي نهاية القرن السادس عشر نلاحظ بأن أغلب أصحاب الامتياز في مجال تجارة المصطكاء (مستكة) في خيوس كانوا من الرعايا اليهود. والملفت للانتباه أن وكيل السلطان (Emin) في مثل هذه الحالة كان يُشترط أن يكون غير مسلم. يبين هذا المثال بجلاء أن النظام الذي كان سائداً قبل الفتح العثماني جرى تبنيه من قبل الإدارة العثمانية فيما بعد. إذ أن سادة خيوس قبل الفتح العثماني يعتمدون في كثير من الأحيان على الأموال اليهودية، ونتيجة لذلك صار اليهود يحصلون على حصة من المستكة المنتجة. وبعد استيلاء العثمانيون على خيوس، أصبحت عائدات الجزيرة من محصول المستكة تؤول إلى والدة السلطان، على حين بقي اليهود يستثمرون امتيازاتهم كما كانوا يفعلون في السابق.

يتضح مما تقدم أن العثمانيين اعتمدوا منذ البداية على أطراف خارجية لتحصيل إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم.

ولا شك أن التجار اللاتين كانوا ناشطين في هذا الميدان في البلدان الإسلامية إبان القرن الثالث عشر. ففي سنة 1285 أقدم سلطان تونس على بيع تاجر كتلوني (نسبة إلى كتلونيا في إسبانيا) حق جباية الرسوم الجمركية في تونس. وفي السنة نفسها أوعز ملك أراغون إلى سفيره في تونس أن يشترى من السلطان حق (رخصة) تحصيل إيردات السلطنة من الضرائب والرسوم. وبعد سنتين نجد ألفونسو الثالث ملك أراغون يحث سفيره لدى سلطان تونس على إقناع السلطان ببيع «حق» جباية الضرائب لرعايا مملكة أراغون، وأن يكون لهؤلاء الأفضلية على الجنويين والبيزيين (نسبة إلى بيزا). ومن الأخبار الموثَقة أن ماركو كاروسو اشترى حق جباية الضريبة على الخمور من سلطان تونس بمبلغ قدره 34 ألف بيزانت؛ لكن السلطان سحب منه هذا الحق بعد فترة وباعه إلى تاجر في بيزا مما جعل الحكومة الجنوية تحتج على المعاملة التي تلقاها كاروس، ويبدو أن السلطان تصرف بنفس الأسلوب مع تاجر أخرى من بيزا. وفي سنة 1305 كان تاجر جنوي يتولى جباية الضرائب في الجزائر.

إذن يمكننا القول بثقة أن بعض التجار اللاتين كانوا يعملون في الأراضي العثمانية بصفة محصلين للضرائب العائدة للدولة التي كانت تبيعهم بيعاً حق استثمار مواردها الضريبية Tax farming. من هنا نستطيع القول أن «الفرنجة» الذين ورد ذكرهم

في «وثيقة 1390» كانوا في القرنين الثالث عشر والخامس عشرعلى ما يبدو، يقومون بجباية الضرائب في الأراضي العثمانية وبعض البلدان الإسلامية كعملية استثمار.

بقي لنا أن نجيب عن السؤال التالي: من هم هؤلاء «الفرنجة» الذين ورد ذكرهم في الوثائق؟ من الواضح أنهم لم يكونوا من التجار البنادقة لأن هؤلاء لم يكونوا على علاقة طيبة مع الإفرنجة. ولعل كلمة «فرنج» في السياق التي جاءت فيه تعني الجنويين الذين كانت علاقتهم مع الأتراك جيدة، على حين لم يكونوا يتمتعون بعلاقات ودية مع البنادقة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن متعهد الجباية في غاليولي مكن السلطان مراد الثاني من الإستعانة بسفن جنوية لنقل جنود السلطان عبر مضيق الدردنيل لقمع ثورة دوزمه مصطفى. ويصف عاشقباشازاده هذا الرجل (أي متعهد الجباية) بأنه كان على علاقة حسنة مع الجنويين.

إذن، من المرجح أن يكون الفرنجة الذين ورد ذكرهم في وثيقة 1390 تجاراً جنويين. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يُحتمل أن يكون البنادقة قد عملوا أيضاً كملتزمين لجباية الضرائب والرسوم، بدليل أن تعليمات سفيرهم كويرينو تشير إلى رغبة البنادقة في أن يكون تعامل مواطنيهم مع «ملتزمين» بنادقة.

أما فيما يخص نوع الضرائب التي كان ملتزموا الجباية يقومون بجمعها فيبدو أنها كانت الرسوم الجمركية التي كانت تُستوفى في الموانئ، حيث كان هؤلاء المتلزمون يزاولون عملهم.

إن قيام التجار الغربيين باستغلال الموارد الضريبية بالتعاقد مع الدولة يحتاج على مزيد من الإيضاح. أولاً: لا بد للمتعهد أن يمتلك رأس المال الكافي الذي مكّنه من شراء حق استغلال الموارد الضريبية، ويقيننا أن الأُسر التجارية الثرية من الإيطاليين وغيرهم كانت تمتلك المال الكافي لهذا الغرض. ثانياً: لا شك أن المستثمر في هذه الحالة كان يمتلك أو يُفترض أن يمتلك الخبرة الإدارية اللازمة، ويبدو لنا أن العثمانيين عمدوا إلى استغلال أموال الأجانب وخبرتهم في بعض الأعمال الإدارية داخل الإمبراطورية. والواقع يدل على أن هذا التوجه بدأ في مرحلة مبكرة واستمر لفترة طويلة بعد فتح القسطنطينية.

لا شك أن بيع حقوق جباية الضرائب لأطراف خارجية له ما يبرره، من حيث أن الطرف الذي يتعهد الجباية، يضمن للدولة دخلاً مؤكداً وثابتاً ويُجنبها تحمّل الأعباء الإدارية التي تتطلبها عملية تحصيل الضرائب. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن للدولة أن تكون الطرف الخاسر في حال كانت عائداتها الضريبية أكبر من المبلغ المقطوع الذي دفعه المتعهد ثمناً لتنازل الدولة له ولشركائه عن دخلها الضريبي من قطاع

معين. وقد وجد السلاطين في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، أنه من الأفضل له أن يبيع حقوق استثمار المناجم لجهة خارجية كي يضمنوا لأنفسهم دخلاً ثابتاً دون أن يخاطروا بتوظيف أموال الخزينة في استثمارات غير مضمونة. والواقع أن الإدارة العثمانية جنحت إلى اتقاء مخاطر الاستثمارات بتحويلها إلى جهات أجنبية / تجارية تتولى عملية الاستثمار بعد أن تدفع للدولة ما اتُفق عليه. عندما واجهت الدولة العثمانية ضائقة مالية نتيجة تزايد عدد السكان وغلاء الأسعار الذي نجم عن التضخم المالي في أوروبا، لجأت الحكومة إلى بيع المزيد من حقوق الاستثمار كأحد الإجراءات لزيادة مدخولها. والجدير بالذكر أن الحكومة العثمانية استخدمت الوسيلة نفسها في القرن الثامن عشر لحل مشكلاتها المالية.

قد يكون لنظام الجباية القائم على «الإقطاع الضريبي» Tax farming بعض الجوانب الإيجابية من حيث تنشيط التجارة، لكنه ببقى في الوقت نفسه عرضة لسوء الاستغلال، خاصة عندما تكون السلطة المركزية ضعيفة. لنفترض جدلاً أن أحد الأفراد اشترى حق جباية الضرائب الجمركية على سلع معينة، من الطبيعي في تلك الحالة، لا بل من مصلحته أن يبذل ما بوسعه لتشجيع استيراد أو تصدير تلك السلع. ففي نهاية القرن الثالث عشر اكتشف سلطان تونس أن متعهد جباية الضرائب على الخمور ماركو كاروسو، يجني أرباحاً طائلة من خلال الرسوم

الضريبية التي كانت تؤول إليه. ويبدو أن السلطان سحب من كاروسو الامتياز وباعه لتاجر من بيزا بثمن يزيد على المبلغ الذي تقاضاه من كاروسو بـ عشرة آلاف بيزانت.

تبين هذه الواقعة أن ملتزمي الجباية كانوا يواجهون أخطاراً من حين لآخر. ففي سنة 1443 اضطرت السلطات في كريت إلى تعويض خسائر ملتزمي جباية الضرائب على الخمور نتيجة الحظر الذي فُرض على جميع السفن التجارية الجنوية المتوجهة إلى كريت. ومن الأمثلة الأخرى، شيكو برتولدو الذي اشترى حقوق جباية الضرائب على عدد من السلع في كورون سنة 1388، لكن الظروف السياسية آنذاك ووجود قوات تركية على مقربة من الشواطئ حالت دون وصول السفن إلى ميناء كورون مما سبب له خسارة فادحة بحيث لم يستطع تسديد المبلغ الباقي بذمته إلى السلطان. لذلك سُمح له بتسديد المبلغ (200 دوكة) بالتقسيط (40 دوكة سنوياً). لكن هذا التسامح لا نرى مثيله في عهد محمد الثاني حيث كان ملتزم الجباية الذي يتخلف عن تسديد المبلغ الذي التزمه يعاقب بالقتل. ويبدو أن ملتزمي الجباية كانوا أحياناً يتعرضون لأعمال عنف. فقد ورد في أحد الوثائق أن ثلاثة تجار من ملتزمي جباية الرسوم الجمركية في سربرنيتسا (البوسنة) تعرضوا لهجوم من قبل بعض العامة ونهبوا لأموال التي وجدوها وكذلك دفاتر الحسابات.

إذن هنالك أدلة تشير إلى أن تحصيل الضرائب الجمركية

في عهد مراد الأول، وأسلافه على الأرجح، كان مناطاً بملتزمين إيطاليين أو لاتينين بصورة عامة، والواقع كما رأينا يؤكد أن العثمانيين قد استفادوا من خبرة هؤلاء التجار الذين ضمنوا لخزينة السلطان دخلاً ثابتاً وأسهموا في تنشيط حركة الاستيراد والتصدير.

قصارى القول أن العثمانيين استفادوا من مهارات التجار الأجانب وثرواتهم، ولعل هذا التوجه كان أحد العوامل التي أسهمت في تحقيق النمو الذي شهدته الدولة العثمانية في بداية نشأتها. هذا بالطبع لا ينفي أهمية النجاح الذي أحرزته الدولة على الصعيد العسكري وأثر ذلك على نموها وتقدمها. وهناك عامل آخر أسهم في بناء الدولة العثمانية وساعد على ديمومتها، ألا وهو حفاظ العثمانيين على النظم والبنية الإقتصادية السائدة في البلاد التي فتحوها، وتسخير هذه البينة لخدمة مصالحهم التجارية.

لقد اتبع العثمانيون سياسة اقتصادية أكثر ديناميكية من الإمارات التركية الأخرى المنتشرة في الأناضول. كان العثمانيون بوجه عام يفرضون شروطهم في تعاملهم مع التجار الأوروبيين، انطلاقاً من إدراكهم لقوتهم الاقتصادية ولأهمية الأسواق التركية بالنسبة للتجار الغربيين؛ على حين كانت إمارتي منتشا وآيدين في وضع أضعف جعلهما أحياناً ينصاعان لرغبات التجار البنادقة والجنويين، بخلاف العثمانيين الذي أبدوا مرونة أقل، واستقلالاً

أكثر في هذا المجال. فعلى سبيل المثال حظر بايزيد الأول تصدير الحبوب؛ ثم إنه وضع قيوداً على استخدام السفن التجارية للموانئ العثمانية. وهناك ما يبرر الاعتقاد بأن التجار العثمانيين كانوا يزاولون التجارة خارج الأراضي العثمانية بدليل أن بايزيد في مفاوضات الصلح التي أجراها مع الاستبارية سنة 1393، طالب بأن يسمح للتجار الأتراك ببيع الرقيق في أسواق رودس دون قيد أو شرط، مما يدل على أن التجار العثمانين كانوا يمارسون التجارة في الجزر الإيجية. وهناك دلائل سبقت الإشارة إليها، على أن التجار العثمانيين كانوا يبيعون بضاعتهم في القاهرة وقد أشرنا إلى ذلك في الفصل الخاص بتجارة الرقيق.

خلاصة القول، إن المصادر المتوافرة لدينا تشير إلى أن نشاط التجار الجنويين كان له أثراً لا يجوز تجاهله، في تنمية الاقتصاد العثماني الذي واكب نشوء وارتقاء الدولة العثمانية. ونستطيع القول أن الدولة العثمانية الفتية كانت المجال الذي التقت فيه المصالح التجارية للعثمانيين والجنويين الذين رفدوا الاقتصاد العثماني بالخبرة وأفادوا واستفادوا من خلال استثماراتهم في الأناضول والبلدان الخاضعة للعثمانيين. من هذا المنطلق لا ينبغي اعتبار الدولة العثمانية كياناً أسيوياً محضاً والتركيز فقط على فتوحات العثمانيين والمعارك التي خاضوها، كما لا ينبغي النظر إلى الدولة العثمانية الناشئة من منظور ديني

يصور الأحداث وكأنها صراع بين الغرب المسيحي من جهة والمسلمين الأتراك من جهة أخرى. وأخيراً يجب أن لا ننسى أن الدولة العثمانية كانت جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية لحوض البحر المتوسط.

إننا لا ننكر أن الأتراك كانوا في نظر الغرب المسيحي أعداءً وكفاراً، ولكن الحقيقة التي لا مفر منها هي أن الأتراك بسطوا سلطانهم على أراضٍ شاسعة جذبت إليها الكثير من التجار ومن جملتهم التجار الجنويين. موجز القول أن العلاقات بين الأتراك والجنويين كانت إلى حد بعيد تمليها المصالح المالية والمنفعة المشتركة للطرفين دون أن يكون للعامل الديني أثرٌ يذكر.

obeikandl.com

obeikandl.com